ثالثًا: في نتائج الاختلاف

لقد أدى الاختلاف حول قراءة العقيدة بين الفرق المختلفة، إلى العديد من النتائج المهمة، ومنها الاختلاف حول قراءة الكتاب والسنة، والاختلاف في صورة كل فرقة عن الفرقة الأخرى، والواقع أن الأساتذة الرواد مثل أحمد صبحي، وعبد الفتاح فؤاد، وغيرهم كانوا ينظرون إلى وجود المتشابه في القرآن على أنه من أسباب نشأة العلم، وكذلك الاحتكام إلى التأويل كآلية لبعض الفرق، وكذلك الاحتكام إلى السنة- خصوصًا لدى السلف والأشاعرة وغيرهم من أهل السنة- وبين نقد السنة أو تأويلها على أنه أحد أسباب نشأة العلم أيضًا، ولكني اختلف مع هؤلاء الرواد في هذين الأمرين، واعتبر الخلاف حول الموقف من الكتاب والسنة هو من نتائج الاختلاف، فالاختلاف حول آيات الصفات، والمتشابه سواء بالتأويل عند الجهمية والمعتزلة، أو بالإثبات عند السلف والأشاعرة هو خلاف نابع- في فترة الفقهاء- من اختلاف البيئة، والجنس، واللغة، والزمن، والموروث الثقافي، والدور السياسي السلبي في بعض عهود للخلافة الإسلامية، وكذلك الأمر حول قبول المروي من السنة بالإيجاب عند الفقهاء، والسلف، وأهل السنة، ونقد السنة وعدم قبول المروي عند بعض أقطاب المعتزلة كالنظام.

1- **القرآن:**

كان الفقهاء ومعظم السلف يميلون إلى عدم الخوض في المتشابه، وكان المسلمون في مرحلة الصحابة والتابعين الأولى ينهون عن الخوض فيه، ولكن مع اتساع حركة العقيدة في العالم الإسلامي بعد الفتح كان من الضروري في

ظل اختلاف الجنس، واللغة، والزمن، والبيئة - عن العهد الأول- أن يفرض هذا الاختلاف النقاش في كل شيء، وأصبح المسلمون «يناقشون المتشابه من النصوص والآيات، بعد أن كانوا يمرون عليها مطمئنين مستسلمين، وأن يتتبعوا كثيرًا من المعتقدات، ويسلطوا عليها حوافز الفكر، والنظر العقلي، بعد أن كانوا يقفون من ذلك كله عند حدود النصوص، دون استزادة ولا تعديل»[1].

وقد يبرر البعض ميل المعتزلة إلى التأويل وتحكيم العقل هو وجود المحكم والمتشابه في القرآن، ولا بد من التوفيق بين النصوص ليسلم القرآن من موهم التعارض»[2] وهذا الكلام مردود عليه لأن المعتزلة سعوا إلى تأويل المحكم أحيانًا، وخصوصًا في آيات الصفات، وتفسير المتشابه بما يوافق مذهبهم، ويفسر الزمخشري مدى أهمية المتشابه في القرآن بأن ذلك يعود إلى قدرة المتشابه على تجديد قراءة الإسلام في نصه الأصلي، والمحاولة الدائمة للبحث عن معاني جديدة له، ويقول «لو كان كله محكمًا لتعلق الناس به لسهولة مأخذه، ولأعرضوا عما يحتاجون فيه إلى الفحص والتأمل من النظر والاستدلال، ولو فعلوا ذلك لعطلوا الطريق الذي لا يتوصل إلى معرفة الله وتوحيده إلا به، ولما في المتشابه من الابتلاء والتمييز بين الثابت على الحق، والمتزلزل فيه، ولما في تقادح العلماء، وأتعابهم القرائح في استخراج معانيه ورده إلى المحكم من الفوائد الجليلة»[3] ولكن هذا التقادح بين العلماء كان أحد الأسباب المهمة لتحول العقيدة من طور البساطة إلى طور الفلسفة،

(1) محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية، ص42.

(2) أحمد حجازي السقا، مقدمة لباب الإشارات والتنبيهات للفخر الرازي ص17.

(3) الزمخشري، الكشاف، تحقيق يوسف حمادي، دار مصر للطباعة، القاهرة، جـ1/ ص298.

ومن الوحدة إلى التشرذم، لأن التقادح لم يكن على الفروع، ولكنه كان على الأصول، وعند هذا الاختلاف والفرقة، اختلاف بيئات العلماء، وأجناسهم، وألوانهم، وثقافتهم السابقة على الإسلام...إلخ.

وهـذا الاختلاف بين العلماء والفقهاء حول تفسـير القرآن هو الذي دفع بعـض الفقهاء إلى الرد على علماء الكلام في موقفهم من المتشـابه، وخصوصًا الإمـام أحمـد بن حنبـل، وابن قتيبـة الدينـوري... وغيرهم، فـكان الفقهاء والسـلف يـرون ضرورة الوقوف عنـد الظاهر من الآيـات، وعدم الخوض في المتشـابه لأن ذلـك يخضع لأهـواء البعض، وميولهـم العرقيـة، والثقافية، وتكويناتهـم اللغوية، ولهذا ظهرت الكتابات التـي تتحدث عن الاختلاف في اللفظ، ودوره في سـوء الفهم، وسـوء التأويل لدى البعض، فالاختلاف في اللفظ هو أحد الأسـباب لخـوض البعض في التأويل هـو نتاج الاختلاف في اللغة بين المسـلمين، واختلاف معـاني الكلمات بين لغة وأخرى، لأن العديد مـن المسـلمين كان ينظرون في حـروف اللغة العربيـة، ويحملون بداخلهم دلالات لغاتهم السابقة على الإسـلام كالفارسية، والتركية، والآرامية، ولهذا كان كثيرًا ما يلبسـون اللغة العربية تفسيراتهم للغتهم وثقافتهم السابقة على الإسلام.

وتزخر معظم المؤلفات الكلامية بمدى الخلاف بين الفرق الكلامية حول تفسـير آيات القـرآن المتعلقة بقضايـا التوحيد بالذات مثـل آيات الصفات، والقـدر، والحرية فكل فرقة تأخذ من القرآن مـا يوافق رؤيتها، وتأول منه ما يتعارض مع رؤيتها، وفي ظل هذا الاختلاف كان حرص الفقهاء والسلف الصالح على ضرورة الإيمان بالقرآن كما جاء بظاهر نصوصه، وعدم الخوض

في المتشابهة و إرجاعه إلى المحكم، وفي هذا الأمر ألف أحمد بن حنبل «الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن، وتأولوه على غير تأويله» ورغم الدفاع القوي للفقهاء عن العقيدة، ومحاربة الخوض في المتشابه أو تأويله، فإن ذلك لم يمنع المسلمون من الخوض في المتشابه وتأويله، نتيجة لاختلاف المسلمين على كافة النواحي من بيئة، وجنس، ولغة، وموروث... إلخ، وكان لا بد أن يحدث هذا التعدد الذي كاد أن يكون تشرذما، وكان لا بد أن يواجه السلف والفقهاء هذا، ولم يكن هناك مفر من ظهور علم العقائد، وتطور الفرق.

2- **الحديث:**

لقد كان الموقف من الحديث هو انعكاس لآراء الفرق الكلامية، وتأويلهم للأحاديث أو نقدها، ورفضها، وذلك لأن السنة ينطبق عليها ما ينطبق على القرآن من الكلام على المحكم والمتشابه فيرى ابن فورك (406هـ) إن آي الكتاب قسمان: «فقسم هو محكم تأويله بتنزيله يفهم المراد منه بظاهره وذاته، وقسم لا يوقف على معناه إلا بالرد إلى المحكم، وانتزاع وجه تأويله منه، فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل، فمنها الكلام البين المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره، وذلك على حساب عادة العرب في خطابها، وعرف أهل اللغة في بيانها إذا لم يكن كل خطابهم جليًا بينًا مستغنيًا عن بيانه وتفسير، ولا كله خفيًا مستحيلًا يحتاج إلى بيان وتفسير غيره»[1] ونتيجة

(1) ابن فورك، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، ط1، ص298.

لذلك يعرض ابن فورك الخلاف بين الفرق حول الأحاديث النبوية الخاصة بصفات الله مثل الوجه، والعين، واليدين، والكلام، والاستواء... إلخ من الصفات، وتعرض للخلاف حول تأويل هذه الأحاديث أو نقدها، ورفضها أحيانًا أخرى. والفرق بين الكتاب والسنة، في هذه المسألة أن الكتاب لا يمكن رفضه أو نقده، فقط يتم تأويله، ولكن السنة تم التعرض للتشكيك فيها، ورفضها.

ومن جانب آخر فقد قامت كل فرقة بتأويل الأحاديث لصالحها، أو الطعن فيها أيضًا من أجل إثبات صدق مذهبها، والدليل على ذلك هو اختلاف الفرق الكلامية حول تأويل حديث الفرقة الناجية، فنجد أهل السنة والجماعة يرون أنفسهم هم الفرقة الناجية، والمقصودة من الحديث، فيذهب الاسفراييني، والبغدادي، وغيرهم من أقطاب السنة إلى الفرقة الثالثة والسبعين هي الناجية، وهم أهل السنة والجماعة من أصحاب الحديث والرأي، وجملة فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الشريعة التي لا يجرى فيها التبري والتكفير، وهم من أخبر النبي ﷺ عنهم بقوله **«الخلاف بين أمتي رحمة»**[1] وتعتبر المعتزلة نفسها هي الفرقة الناجية، وأهل الحق، ويدعون خصومهم بأسماء مختلفة كالمجبرة، والقدرية، أو المجوزة والمشبهة، والحشوية [2].

ولا شك أن الصراع بين الفرق حول توظيف السنة وتأويلها لصالحها، كان أحد الأسباب في انتشار نزعة التكفير المتبادل بين الفرق، والغريب

(1) الاسفراييني، التبصير في الدين ص23، وأيضًا البغدادي، الفرق بين الفرق ص21.
(2) زهدي جاد الله، المعتزلة ص14.

أن بعض المعاصرين يشككون في صحة هذا الحديث بناء على رؤية بعض علماء الأصول له فيرى محمد زاهد الكوثري «أن حديث الفرقة الناجية» ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»، وكذا حديث «القدرية مجوس هذه الأمة» يذهب ابن حزم أن هذين حديثين لا يصحان أصلًا من طريق الإسناد، وقال ابن الوزير في «العواصم والقواسم» إياك أن تغتر بزيادة كلها في النار إلا واحدة فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة»[1].

وقد وظف الفقهاء والسلف الحديث في رفض اجتهادات القدرية، والمعتزلة، واستشهدوا في ذلك بأحاديث الرسول «القدرية مجوس هذه الأمة» وحديث عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ في قوله **«لا تجالسوا أهل القدر، ولا تفاتحوهم الكلام»**[2].

وقد قام الشيعة بدور سلبي في وضع الحديث واختلاقه، فقد وضعوا أحاديث في فضل علي، وفي المهدي المنتظر، وفي كل ما يؤيد مذهبهم، ووجهة نظرهم، فأضلوا كثيرًا من الناس[3].

وكان العديد من أقطاب المعتزلة لا يقفون عند حدود تأويل الأحاديث، بل يروي عن ابن قتيبة الدينوري أن «الجاحظ كان يستهزئ من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم»[4] ويؤكد ابن المرتضى هذا الكلام، ويرى

(1) محمد زاهد الكوثري، مقدمته لكتاب التبصير في الدين ص4.
(2) الملطي، الرد والتنبيه على أهل الأهواء والبدع ص86.
(3) محمد زاهد الكوثري، مقدمته لكتاب الرد والتنبيه ص4.
(4) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص41.

أن النظام كان يقول «لولا أن الفقهاء، والمحدثين، والرواة الصلحاء المرضين يكذبون في الأخبار، ويغلطون في الآثار لما تناقضت آثارهم، ولا تدافعت أخبارهم، ولوجب علينا تصديق المحدث اليوم لظاهر عدالته، ولوجب علينا تصديق مثله لمن روى ضد روايته، وخلاف خبره، فإذا نحن قد وجب علينا تصديق المتناقض، أو تصحح الفساد، لأن الغلط في الأخبار، والكذب في الآثار لم نجده خاصًا في بعض دون بعض»[1].

وإذا كان السلف والفقهاء يحذرون من الخوض في المتشابه من الكلام، وعدم الخوض في التأويل فيه، بالإضافة إلى ضرورة الاستناد إلى السنة الصحيحة، وعدم الخوض في القدر، وقد ترتب على وجود أسباب الاختلاف السالفة الخوض في كل القضايا التي نهى السلف عن الخوض فيها، وقد اختلف المسلمون حول قراءة المتشابه في القرآن، واختلفوا أيضًا حول تأويله، واختلفوا حول الاحتكام إلى السنة أو تأويلها أو نقدها، ورفضها عند البعض، واختلفوا حول القدر، وخاضوا فيه رغم نهي الصحابة والتابعين عن ذلك، وبالإجماع يمكن القول إن كل المحددات التي وضعها السلف والفقهاء في مسألة العقيدة قد تم الاختلاف حولها وتفرق المسلمون اتجاهات متباينة ومختلفة، وأصبح في كل بند من بنود العقائد هناك العديد من الآراء والاتجاهات والفرق، في الذات، أو في الصفات، أو في الإيمان بالقدر، أو في تعريف الإيمان، أو في الإمامة... إلخ.

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص48.

3- صراع الصور في المدونات الكلامية

وترتب على اختلاف المسلمين وجود أحزاب وفرق وشيع، فأصبحت الفرق تكفر بعضها البعض الآخر، وكل فرقة ترسم صورة لنفسها على أنها الفرقة الناجية الصواب، والأخرى على خطأ، واختلفت صورة كل فرقة في كتاباتها عن نفسها عن صورتها في كتابات الفرق الأخرى، وقد حملت معظم المؤلفات الكلامية تجسيدًا واضحًا لمدى الفجوة المترسمة بين الفرق الإسلامية، ولا شك أن الصراع بين الفرق كان نتاجًا لأسباب الاختلاف بين المسلمين حول قراءة العقيدة. ويمكن عرض مجمل آراء بعض الفرق عن بعضها البعض الآخر في النقاط التالية.

إن اختلاف صورة كل فرقة عن الأخرى، أو ما يعرض بصراع الصور في المدونات العقائدية، بين ما تكتبه كل فرقة عن نفسها، وبين ما تكتبه الفرقة نفسها عن الفرق الأخرى إنما هو نتاج الاختلاف، فالكل يزين نفسه، ويشوه الآخرين، يدعي أنه يملك الحق المطلق، أوالآخر على كفر مطلق، وسنحاول أن نبرز ذلك في علاقة المعتزلة بالسنة فيرى البغدادي وغيره من مؤرخي السنة «أن أهل السنة لا يكفر بعضهم بعضًا، وليس بينهم خلاف يوجب التبري، والتكفير، فهم أهل الجماعة القائمون بالحق، والله تعالى يحفظ الحق وأهله فلا يقعون في تنابذ، وتناقض، وليس فريق من المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض، وتبري بعضهم من بعض كالخوارج، والروافض، والقدرية»[1] ويؤكد الإسفراييني على ذلك حين يقول «بأن أهل السنة

(1) الإسفراييني، التبصير في الدين، وأيضًا البغدادي الفرق بين الفرق ص219.

والجماعة متمسكون بعروة الإسلام، وحبل الدين، مجتمعون في أصولهم غير متفرقين وكانوا هم أهل النجاة دون من خالفهم»[1] ويصل أهل السنة في تمجيد أنفسهم إلى حد القول بأنهم لا خصلة من التي تعد من المفاخر من المعارف والعلوم، وأنواع الاجتهادات، إلا وأهل السنة والجماعة في تزيينها القدح المعلي، والسهم الأوفر»[2].

ويدلل السلف وأهل السنة على فساد مذاهب الآخرين العقائدية بالقول «بأن أول دليل على أن مذاهب المتكلمين فاسدة لكثرة ما يوجد فيها من الاختلاف المفضي بهم إلى التكفير والتضليل»[3] فلم يقتصر الأمر بين رجال المعتزلة على الجدل والمناظرة بل تعداه إلى التكفير في الأمور الخلافية، فكان المعتزلة البصريون يكفرون البغداديين، والبغداديون يكفرون البصريين، وكانت فرق المعتزلة تتراشق التكفير[4].

وإذا كانت صورة السلف والسنة عن نفسهما جيدة في مؤلفاتهم، فإن صورة المعتزلة عندهم شديدة السوء فيقول الشهرستاني عن ثمامة بن أشرس النميري (213هـ) إنه كان جامعًا بين سخافة الدين وخلاعة النفس[5] ويحكي ابن قتيبة أن ثمامة رأى قوما يتعادون يوم الجمعة إلى المسجد فخوفهم فوت الصلاة فقال: انظروا إلى البقر إلى الحمير، ثم قال لرجل من إخوانه: ما صنع

(1) المرجع نفسه ص160.
(2) المرجع نفسه ص 161.
(3) السيوطي، فن المنطق ص100.
(4) ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث ص-17 18.
(5) الشهرستاني، الملل والنحل ص55.

هـذا العربي القـرشي بالناس[1] ويصـوره البغدادي ثمامة في صورة السـكير فيقول «حكي الجاحظ: أن المأمون ركب يومًا فرأى ثمامة سكران قد وقع في الطين فقال له ثمامة ألا تستحي؟ قال: لا والله، قال: عليك اللعنة[2].

ويصور أهل السـنة أقطاب المعتزلة بالإرهاب في مؤلفاتهم، وأنهم نكلوا بمـن عارضهم فيقول البغدادي «أن ثمامة بن أشرس سـعى إلى الواثق أحمد بن نـصر المروزي +(213هـ)، وذكر له أنه يكفر من يكفـر رؤية الله تعالى، ومـن يقول بخلق القرآن، فاعتصم الواثق ببدعـة القدرية فقتله ثم ندم على قتلـه، وعاتـب ثمامة، وابن داود، وابن الزيات في ذلك، وكانوا أشـاروا عليه بقتلـه فقـال له ابن الزيات واللـه لم يكن قتله صوابًا فليقتلـني الله بين الماء والنار»[3].

ورغـم تصوير البغدادي لعنف المعتزلة، إلا أنهـم يصورون أيضًا عنفهم مـع هذه الفرق فيروى البغدادي عن نهايـة ثمامة فيقول «إنه خرج من مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة، فنادى رجل منهم فقال يا آل خزاعة: هذا الذي سعى بصاحبكم أحمد بن نصر، وسعى في دمه، فاجتمع عليه بنو خزاعة بسيوفهم حتى قتلوه، ثم أخرجوا جيفته من الحرم فأكلته السباع»[4].

ومن جانب آخر فإن الفقهاء والسلف يكفرون المعتزلة وكل من سار على مقولاتهم من قبل كالقدرية أو الجهمية «فأشار الشافعي إلى بطلان صلاة من

(1) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص35.
(2) البغدادي، الفرق بين الفرق ص104.
(3) الموضع نفسه ص104.
(4) المرجع نفسه ص105.

صلى خلف من يقول بخلق القرآن، ونفى الرؤية، وعليه أن يعيد الصلاة، ورأي الشافعي عدم قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء، ورد مالك شهادة أهل الأهواء»[1] ويشير ابن الجوزي إلى أن «الإمام مالك قال من قال إن القرآن مخلوق فيستتاب فإن تاب، وإلا ضربت عنقه»[2] ويرى الملطي أن «للمعتزلة من الكلام ما لا أذكره لأنهم قد خرجوا عن أصول الإسلام إلى فروع الكفر فمن بعض قولهم: إن أطفال المشركين عندهم في الجنة... إلخ»[3] ومن هنا نجد العديد من علماء السنة يكفرون المعتزلة ويرون «أن تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة واجب من كل الوجوه، أما واصل بن عطاء فلأنه كفر في باب القدر بإثبات خالقين لأعمالهم سوى الله، وأحدث القول بالمنزلة بين المنزلتين في الفاسق، ولهذه البدعة طرده الحسن البصري من مجلسه، وأما زعيمهم أبو الهزيل العلاف فإنه قال بفناء مقدورات الله تعالى حتى لا يكون بعدها قادرًا على شيء، وأما زعيمهم النظام فهو الذي نفى نهاية الجسم»[4].

وإذا كان أهل السنة في مؤلفاتهم يعلون من أنفسهم، ويشوهون من صورة الآخرين في مؤلفاتهم فإننا نجد صورة المعتزلة في كتاباتها، وكتابات الزيدية عن المعتزلة تتسم بالزهد، والتقوى، والورع فقد روى «عن يحي بن معين قال حدثنا سفيان بن عيينة قال: قال ابن أبي بجيح ما رأيت أحدًا أعلم من عمرو بن عبيد، وقال الجاحظ صلى عمرو أربعين عامًا صلاة الفجر بوضوء

(1) البغدادي، أصول الدين ص312 وأيضًا الفرق بين الفرق ص117.
(2) ابن الجوزي، تلبيس إبليس ص89.
(3) الملطي، الرد والتنبيه ص41.
(4) البغدادي، أصول الدين ص335.

المغـرب وحج أربعين حجة ماشـيًا»[1] ويروي عن زهـد البعض الآخر بأنه «جعفـر بن مبشر أضرت به الحاجة حتى كان يقبل بالقليل من زكاة إخوانه فحضر يومًا بعض التجـار فتكلم بحضرته في خطبة نكاح، فأعجب به ذلك التاجر، فسـأل عنه، فأخبر بمسـكنه، فبعث إليه بخمـس مائة درهم فردها، فقيل له عذرناك في رد مال السـلطان للشـبهة، وهذا تاجر ماله من كسبه فلا وجـه لـردك، فقال جعفر أنه استحسـن كلامي، أفترانى أخـذ على دعائي إلى الله وموعظتي ثمنًا، وروى أن بعض السـلاطين وصله بعشرة آلاف درهم فلم يقبـل، وحمـل إليه بعض أصحابـه بدرهمين من الزكاة فقبـل، فقيل له في ذلك أربـاب العشرة آلاف أحق بها مني، وأنـا أحق بهذين الدرهمين لحاجتي إليها، وقد ساقهم الله إلى من غير مسألة وأغناني بهما عن الشبهة والحرام»[2].

ويوصـف كذلك أبو على محمد بن عبد الوهـاب الجبائي بأنه « كان فقيهًا زاهدًا جليلًا نبيلًا»[3] ورغم أشـعرية الشهرسـتاني فإنه كان يميل في كتاباته إلى الموضوعية فنجده يتكلم عن صاحب فرقة المردارية، وهي فرقة اعتزالية فيقـول عنهـم إنهـم «أصحاب عيـسى بن صبيـح المكنى بأبي مـوسي الملقب بالمردار وقد تتلمذ لبشر بن المعتمر، وأخذ منه العلم، وتزهد، ويسمي راهب المعتزلة»[4].

وينتقد المعتزلة طريقة السـلف والفقهاء في العقائد التي تكرس التقليد،

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص 144.
(2) المرجع نفسه ص168.
(3) المرجع نفسه ص70.
(4) الشهرستاني، الملل والنحل ص54.

وتعتمد على المروي، فيقول ابن المرتضي أن «مضمون كلام الجاحظ والنظام أن دين أهل الزلل إنما أتوه بالتقليد لا بالنظر، والبحث، والاستدلال، وقد ذم الله تعالى في كتابه المقلدين حيث قال ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 22]، وقالوا المقلد مخطئ بالتقليد، ولو أصاب الحق لأن من اعتقد الحق بغير حجة ولا دليل كمن اعتقد الباطل بغير حجة ولا دليل، و إذا دخل الحق بالتقليد خرج منه التقليد»[1].

ومما سبق نلاحظ مدى صورة السلف والسنة كما صورها أعلام السنة، ومدى سوء صورة الفرق الأخرى كما صورها أعلام السنة أيضًا، فهم على حق وما عداهم على باطل، وكفر أحيانًا، وهكذا الأمر بالنسبة لكل الفرق فالفرقة تكتب عن نفسها بصورة إيجابية، وتشوه الفرق الأخرى أو تكفرها، فما حدث بين السنة والمعتزلة، حدث بين الشيعة والسنة، وحدث بين معظم الفرق الإسلامية الأخرى. ولا شك أن ذلك نتاج الإقصاء، والعنف المتبادل بين الفرق، وأيضًا فكل فرقة تريد أن تقصي الأخرى بدعوى امتلاكها للحق المطلق في مذهبها، والآخر على خطأ مطلق، ولعل السبب في هذا أن معظم الفرق فعلت هذا لأنها كانت تخوض في قضايا علم أصول الدين، ولو كانت تخوض في الفقه وأصوله لما تم هذا، وما تم التكفير والإقصاء المتبادل بين الفرق، فالخطأ الكبير الذي ارتكبته معظم الفرق الإسلامية نتج عن خوضها في الأمور الغيبية التي تتجاوز حد العقل، وعدم تركيزها على الكونيات العامة التي تحدث عنها الإسلام، والتي دعا معظم الفقهاء إلى ضرورة التفكر في الكونيات العامة، وعدم خوض العقل في المجاوز لحده.

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص52.

خاتمة

1- يمكن القول إنه كان من المستحيل الحفاظ على صورة العقيدة الإسلامية كما أدت بها في عهد الرسول والصحابة والتابعين، وذلك بسبب اختلاف الأجناس، واللغات، والبيئات، والأزمنة، والموروث الثقافي والديني بين شعوب العالم الإسلامي، وقد ترتب على هذا الاختلاف تعدد القراءات للعقيدة الإسلامية، وظهور الفرق الإسلامية ابتداءً من الفتنة الكبرى، وهذا ما يعكس أن علم الكلام كان طورًا ضروريًّا في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، فقد حاول هذا العلم تقديم قراءات للعقيدة تراعي الاختلافات السالفة وتحتويها في الوقت نفسه، فرغم محاربة الفقهاء لهذا العلم، وكشفهم عن مفاسده، إلا أن هذا العلم كان الأداة التي من خلالها استوعب الإسلام تحت لوائه كل صنوف التنوع والاختلاف بين المسلمين من حيث الجنس، واللغة، والبيئة، والموروث الثقافي والديني.

2- حمل الفقهاء صورة مثالية عن أداء العقيدة الإسلامية في فترة تاريخية مهمة في حياة الإسلام، ورغم تجسد هذه الصورة المثالية في الواقع، إلا أن حركة الواقع التاريخي بعد ذلك تغيرت، وحدثت الصراعات، والمنازعات، والاختلافات بين المسلمين، مما كان له أثره البارز حول اختلاف المسلمين في قراءاتهم لعقيدتهم، وقد أدى هذا الاختلاف إلى حالة من التشرذم بين المسلمين وقد عكس هذا الأثر السلبي الذي خلفه علم الكلام على الثقافة الإسلامية.

3- لعبت السياسة، والنظم السياسية دورها البارز في تاريخ الحضارة الإسلامية، فقد قامت بعض النظم بقراءة أصول الدين بما يوافق أهوائها، وأطماعها، حيث كرست الدولة الأموية عقيدة القضاء والقدر في إرساء دعائمها، كما أدى تعرض الموالي والعجم للظلم والاستبداد من قبل الدولة الأموية إلى تأجج الخلاف بين العرب والعجم، و إرساء دعائم الكراهية بينهم، وقد انعكست هذه الخلافات بينهم في المؤلفات التاريخية، ومن بين الموالي ظهرت فرق الجبرية، والقدرية، وقد واجهت السلطة السياسة للدولة الأموية هذه الفرق بقوة السيف، وتم تصفية معظم أقطاب هذه الفرق بدعوى حماية الدين من الخارجين عليه رغم أن معظم أقطاب هذه الفرق كانوا خارجين على السلطة الأموية بالأساس.

4- ترتب على ترك الدولة العباسية مساحة من الحرية للموالي والعجم في إدارة شئون الدولة، وفي عرض فكرهم إلى ازدهار الثقافة الإسلامية في كافة المجالات، بحيث يمكن القول إن العهد الأول للدولة العباسية يعكس مرحلة الازدهار الكبرى للثقافة الإسلامية، ولكن المشكلة في الدولة العباسية هو خوف السلطة العباسية من سلطة الفقهاء على العوام، وقدرتهم على تسيير العوام، ولهذا كانت محنة الإمام أحمد بن حنبل والتي وظفت السلطة السياسية فيها المعتزلة لضرب الفقه، والفقهاء، كما وظفت المعتزلة السلطة السياسية في محاولة نشر مذهبها بالقوة على جموع الناس، وهو ما كان له أثره السلبي على نهاية المعتزلة، واشتداد عنف الحنابلة فيما بعد المحنة.

5- يكشف التاريخ الثقافي الإسلامي عن محورية دور السياسة في حركة الثقافة، فالأحداث الكبرى في هذا التاريخ تبين أولوية السياسي على الثقافي، فكانت السلطة السياسية لها دورها البارز في حركة الثقافة فمن خلال السياسة حدث التصفية والإنهاء لبعض التيارات، والإبقاء والإظهار للبعض، واضطهدت السياسية العديد من رموز الدين والعلم والفلسفة، ولكن مع ذلك يمكن القول إن سلطة الفقه والثقافة كان لها في بعض الأحيان دورها في مواجهة استبداد السياسي وبطشه، كما كان لها دورها في إبداء النصح للسياسي، ولكن ذلك كان في فترات محدودة، وكان السياسي هو الذي يحتل المكانة المحورية في حركة المجتمع، وما زال السياسي إلى الآن يحتل المكانة المحورية في حركة الشعوب العربية بالذات.

6- أدى الاختلاف بين المسلمين إلى اختلافهم في موقفهم من القرآن، سواء في الخوض في المتشابه أو عدم الخوض، أو إعمال التأويل أم عدم إعماله، وكذلك الموقف من السنة بين تأويلها، أو الأخذ بظاهرها، أو قبولها أو رفضها، فكل فرقة صارت تبحث في القرآن عما يثبت وجهة نظرها، وتأول منه ما يتعارض معها، وكذا الأمر بالنسبة لأهل السنة، بل ذهب البعض إلى التشكيك في السنة، ورفض اعتمادها كمصدر أخر في قضايا العقيدة.

7- إن أخطر ما ترتب على الاختلاف بين المسلمين هو صراع الصور بين الفرق بعضها والبعض الآخر، ما بين الصورة الإيجابية لكل فرقة عن نفسها، والصورة السلبية عن الفرق الأخرى، وادعاء كل فرقة

أن قراءتها للعقيدة هي القراءة الصحيحة، وأن ما عداها هو الخطأ المطلق، وتظل المشكلة الكبرى في هذا الأمر هو التكفير المتبادل بين الفرق، وخصوصًا من جانب السنة تجاه الفرق الأخرى، فآلية التكفير المتبادل بين الفرق الإسلامية عكست الرغبة في الإقصاء المتبادل بينها، ومحاولة التصفية إما بسلطة الفقه، أو بتوظيف السياسة في إقصاء الآخر المغاير، وفي الإقصاء والتكفير المتبادل بين الفرق لعبت السياسة دورًا سلبيًا سجله التاريخ الثقافي الإسلامي.